

ضعف مزدوج

الآثار الإنسانية المترتبة عن تقاطع المخاطر المرتبطة بالمناخ وحالات النزاع

كاتي بيترز، ولي مايهيو، وهوغو سليم، ومارتن فان آست، وجولي أريغي

كانون الثاني/يناير 2019

- يؤثر تغير المناخ بالفعل على المخاطر في العالم، وبوجه خاص في مناطق النزاع.
- وفي الغالب، يتعرض سكان مناطق النزاع بوجه خاص إلى التهديدات والحوادث والضغوط المتغيرة لأسباب منها مثلا عدم توفير الحكومة للحماية والدعم، والوصول المحدود وغير المتكافئ إلى الموارد. وقد تؤدي أشكال الضغط هذه بدورها إلى تنامي انعدام الأمن.
- وفي الوقت الذي يتنامى فيه التركيز على العلاقة بين المناخ والأمن، ظلّ الاهتمام بالآثار الإنسانية المترتبة على هذه المخاطر المتغيرة اهتماما محدودا نسبيا.
- ولا تنطبق هذه المسائل على المساعدة الإنسانية الفعالة فقط وإنما تنطبق أيضا على أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وعلى الالتزام بتقديم دعم مالي كبير لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً على إدارة المخاطر المتغيرة. وفي الوقت الحالي، لا يكاد هذا الدعم يصل إلى المناطق الأكثر هشاشة والتي يكون فيها الضعف على أشده.

الرسائل الرئيسية

Readers are encouraged to reproduce material for their own publications, as long as they are not being sold commercially. ODI requests due acknowledgement and a copy of the publication. For online use, we ask readers to link to the original resource on the ODI website. The views presented in this paper are those of the author(s) and do not necessarily represent the views of ODI or our partners.

This work is licensed under CC BY-NC-ND 4.0.

عن هذه الورقة

أعدت ورقة المعلومات الأساسية هذه لأغراض استخدامها في سلسلة عالمية من الموائد المستديرة بشأن وضع السياسات حول موضوع "تجارب السكان عند التعرض لحالات النزاع ومخاطر المناخ وقدرتهم على الصمود".
وتعرض الورقة أدلة ثانوية مختارة وتهدف إلى تقديم معلومات تستند إليها المائدة المستديرة الأولى التي ستعقد في 17 كانون الثاني/يناير 2019، في نيروبي، كينيا. وستُحدَّث هذه الورقة وفقا للتقدم الذي تُحرزه سلسلة الموائد المستديرة.
والشكر موجه إلى جميع الأشخاص الذين ساعدوا في صياغة هذه الورقة بمن فيهم أليما أربودو، وناميتا خاتري، وكاثرين لون غرايسون كورتيمانثش، ورببيكا نادين وهانا باس.
ويود المؤلفون أيضا أن يتوجهوا بالشكر إلى زملائنا على دورهم البالغ الأهمية في تنظيم سلسلة الموائد المستديرة وتنفيذها ومنهم: أليما أربودو، وأحمد إدريس، وناميتا خاتري، ولوران ويسونجا، وفيليب موانيكيا، وسارة ندوكو، وكريستال ويلز، بالإضافة إلى زملائهم في جمعية الصليب الأحمر الكيني والبعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر في كينيا.

جدول المحتويات

3	عن هذه الورقة
5	1 الآثار المترتبة عن تقاطع المخاطر المرتبطة بالمناخ وحالات النزاع: هنا والآن
6	1.1 التطلعات المستقبلية: تحذير
6	1.2 النموذج الأساسي للكوارث: الإلمام بمخاطر المناخ وحالات النزاع والكوارث
8	2 تغير المناخ واندلاع الأزمات وديناميات حالات النزاع
9	2.1 إضفاء طابع أممي على تحدي تغير المناخ: حافز أو عائق؟
10	3 تكيف الاستجابة الانسانية للمخاطر المتعددة المرتبطة بالمناخ وحالات النزاع
10	3.1 التكيف مع تغير المناخ والفقير والسلطة
12	3.2 تغيير ملامح العمل الإنساني: نحو عمل إنساني متوافق مع تغير المناخ
12	3.3 إعادة توجيه التمويلات المخصصة للمناخ
13	4 خطة التنمية لعام 2030، تحقيق هدف التكيف لاتفاق باريس والواجب الإنساني
14	المصادر

1 الآثار المترتبة عن تقاطع المخاطر المرتبطة بالمناخ وحالات النزاع: هنا والآن

حيث يحتاج 11 مليون شخص إلى مساعدة عاجلة في عام 2018.

ويعتمد دور تغير المناخ في الأزمات بشكل كبير على السياق، ويتشكل من خلال نمط مخاطر سياق معين بما في ذلك قدرة المجتمع والحكومة على إدارة الحوادث والضغوط المناخية. وتحدد درجة ضعف الناس نمط الأزمة الإنسانية. ولا تكون أشد تأثيرات تغير المناخ بالضرورة في المناطق المعرضة لأكبر التغيرات في المناخ، بل في المناطق التي تنعدم فيها قدرة السكان على مواجهة تلك التغيرات. وقد يكون مستوى الجفاف قابلاً للإدارة في أستراليا – مجتمع مسالم ومجهز بشكل جيد – غير أنه قد يكون كارثياً بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً والمتضررة من حالات النزاع في منطقة الساحل. ويتفق علماء المناخ بشأن التأثير الكبير لاندلاع نزاع مسلح واستمراره على قدرة الفرد على التكيف (Adger et al., 2014).

ويضع تقاطع مخاطر النزاع والمناخ ضغوطاً إضافية على النظم المحلية والوطنية، وغالباً ما يكون مصحوباً بآثار مدمرة على سكان المجتمعات الفقيرة فيما يتعلق بسبل كسب العيش وأمنهم ورفاههم. ويتجلى الضعف تجاه الطقس والحوادث المناخية خلال السنوات الأخيرة في آثار الجفاف والفيضانات في مجموعة من مناطق النزاع، منها اليمن وجنوب السودان وشمال نيجيريا والصومال. وقد تؤدي هذه الضغوط بدورها إلى تزايد انعدام الأمن. ومؤخراً صرّح رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر "ماورير" قائلاً: "من الواضح جداً أن بعض العنف الذي نلاحظه يرتبط ارتباطاً مباشراً بتأثير المناخ وتغير أنماط هطول الأمطار ... وعندما أفكر في عملنا في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي الصومال، وفي مناطق أخرى من العالم، أرى أن المناخ قد أثر فعلاً وبشكل هائل على حركة السكان وعلى خصوبة الأرض" (Davidson, 2018).

"يجعل تغير المناخ العمل الإنساني أكثر صعوبة وأقل قابلية للتنبؤ به وأكثر تعقيداً". تحيل هذه الملاحظة التي قدمها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC, 2018) بشكل مباشر إلى أن تغير المناخ يجعل ملايين الناس أكثر ضعفاً أمام الحوادث والضغوط المتغيرة، وبوجه خاص في مناطق النزاع. وتسعى المجتمعات الضعيفة والوكالات الإنسانية جاهدة لمواجهة الأنماط المتغيرة لحالات النزاع والنزوح والتحضر والأمراض والكوارث الطبيعية. وتلخص هذه الورقة المعارف والتحليلات القائمة بشأن أوجه التقاطع بين المناخ وحالات النزاع بغية تقديم معلومات تستند إليها مناقشات سلسلة الموائد المستديرة العالمية التي اشترك في تنظيمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومركز المناخ المشترك بين الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومعهد تنمية ما وراء البحار (ODI) والشركاء المحليون بشأن موضوع تجارب السكان عند التعرض لحالات النزاع ومخاطر المناخ وقدرتهم على الصمود. وستركز اجتماعات الموائد المستديرة على تجربة السكان الذين تعرضوا لحالات النزاع ومخاطر المناخ في أنحاء مختلفة من العالم، وستبحث في كيفية دعم المنظمات الإنسانية وشركائها لجهودهم من أجل البقاء على قيد الحياة والتكيف والازدهار بأفضل شكل ممكن.

إن تجارب السكان المرتبطة بتعرضهم للمخاطر المتعددة المتعلقة بحالات النزاع والمناخ واقع بالفعل. ومنطقة بحيرة تشاد مثال دقيق على ذلك، حيث يؤدي التداخل بين حالات النزاع المسلح وتغير المناخ إلى تفويض حوكمة المياه ما ينتج عنه نزوح السكان وتعميق الفقر. وقد حظيت الأزمة في المنطقة باهتمام كبير على مستوى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أما على الأرض فقد خلقت ما وصفته نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد بأنه وضع إنساني "خطير"،

ويتبين يوماً بعد يوم بوضوح أن المجتمع الإنساني يجب أن يكون مستعداً للاستجابة للآزمات الناجمة عن المناخ، وأن يُسَلَّم بدوره في تقديم الدعم لإيجاد سبل تكفل تكيف سكان المناطق الهشة للغاية مع تغير المناخ (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2018). ويشمل ذلك مراعاة اللجنة للبصمة الكربونية الخاصة بها.

1.1 التطلعات المستقبلية: تحذير

في الوقت الذي نواجه فيه اليوم مناخاً أكثر اضطراباً، فإن التحديات المرتبطة بالمناخ ستكون أكبر في العقود القادمة. وفي عام 2018، حذر رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) قائلاً: "في عالم ترتفع درجة الحرارة فيه بمعدل 1.5 درجة مئوية، لن تستثني الظواهر الجوية القسوى أحداً. وسيكون الأمر قاسياً بوجه خاص على المجتمعات التي تكافح بالفعل من أجل البقاء بسبب حالات النزاع أو انعدام الأمن أو الفقر" (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2018). وفي عام 2017، شهد متوسط درجة الحرارة العالمية ارتفاعاً بنحو درجة مئوية مقارنة بما كان عليه قبل العصر الصناعي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2018). ومن المتوقع أن يصل هذا الارتفاع، خلال العقود القادمة، إلى أكثر من 1.5 درجة مئوية، وأن يتجاوز ذلك بكثير إذا لم تُتخذ إجراءات أكثر طموحاً خلال السنوات المقبلة لتقليص مستويات انبعاثات غازات الدفيئة (المرجع نفسه).

وما قد يبدو ارتفاعاً طفيفاً، فهو يمثل تحولاً كبيراً في أنظمة المناخ العالمية. ويترتب عنه تغيرات كبيرة في درجة الحرارة في بعض المناطق، وتغيرات في أنماط هطول الأمطار والظواهر الجوية القسوى، من موجات الحر وهطول الأمطار الشديد إلى العواصف العاتية وآثارها الناجمة عن ارتفاع في مستويات البحر. ومن المحتمل أن تؤثر هذه التغيرات سلباً على مجالات التنمية الرئيسية، مثل الصحة وكسب العيش الأمن وأمن المياه والنمو الاقتصادي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2018). وستزداد هذه المخاطر خطورة مع تواصل ارتفاع متوسط درجة الحرارة (المرجع نفسه). ماذا يعني ذلك بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية؟ وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (2018)، من المتوقع أن تتنامى "المخاطر المرتبطة بالمناخ على الصحة وسبل كسب العيش والأمن الغذائي وإمدادات المياه والأمن البشري والنمو الاقتصادي في حال ارتفاع درجة الاحترار الحراري بمقدار 1.5 درجة مئوية وأن تتنامى هذه المخاطر

بشكل أسرع إذا بلغ الارتفاع درجتين مؤويتين. وتشمل المجتمعات التي تواجه خطراً أكبر من غيرها فيما يتعلق بالعواقب الضارة الناجمة عن الاحترار العالمي البالغ 1.5 درجة مئوية أو أكثر السكان المحرومين والضعفاء، وبعض الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد في كسب عيشها على الزراعة أو الرزق الساحلي (درجة ثقة عالية).

ولا تنشأ التغيرات المناخية من عدم. وإنما هي نتيجة لتفاعل معقد وغير متوقع لما يسمى "الاتجاهات الكبرى"، بما فيها التغيرات في المناخ والديموغرافيا والتكنولوجيا والعلوم والاقتصاد والنفوذ السياسي وحالات النزاع (Ferris, 2011). ولا تؤثر هذه الاتجاهات الكبرى في أنماط تأثير المناخ فقط بل تؤثر أيضاً في طريقة تمويل النظام الإنساني وعمله (المرجع نفسه). وفي حال تحقق التنبؤات القائمة، سيخلق تغير المناخ، بما في ذلك احتمال حدوث تغير كارثي، تحديات جديدة للمجتمع الإنساني وسيحدث تغيير جذرياً للإطار الخاص بعمليات الاستجابة (Clarke and de Cruz, 2015). وعلى سبيل المثال، تشهد المدن الكبرى التي تنمو بسرعة وتتعرض للكوارث المرتبطة بالمناخ وتتأثر بها بشكل متزايد، تغيراً كارثياً بين اتجاهين كبيرين. وهو ما يتطلب استجابة إنسانية ملائمة لهذه البيئات الجديدة (Munslow and O'Dempsey, 2010). وستفرض الأنماط المتغيرة للعنف الحضري وحالات النزاع المسلح مزيداً من التحديات أمام عمليات الاستجابة، وهو ما سينجر عنه تقاطع معقد بين التهديدات والتوجهات الكبرى. ومن ناحية أخرى، قد يقلل تحسين إدارة التطور الحضري السريع في المناطق الضعيفة إلى حد كبير من المخاطر التي تواجه سكان البلدات والمدن.

1.2 النموذج الأساسي للكوارث: الإمام بمخاطر المناخ وحالات النزاع والكوارث

إن الضعف "نابع من المجتمع وصادر عنه" (Ribot, 2014). وتنشأ المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث نتيجة لظهور خطر ما، وتعرض السكان له وحالة الضعف وارتباطه بوجود أو غياب مفهومي التكيف والقدرة (Wisner et al, 2003)؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2012؛ 2014). وبالتالي، تُحدد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يعيش فيها السكان إلى حد كبير المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث. وعليه فإن هذه المخاطر ليست مخاطر "طبيعية" ولا مستقلة عن حالات النزاع (Peters, 2018).

(مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، 2015)، على السياقات المتممة بحكم مستقر. ومع ذلك، ثمة إدراك متزايد بضرورة إدراج قضايا العنف والنزاع والأمن كجزء من الحوار بشأن كيفية الحد من مخاطر المناخ والكوارث ذات الصلة بالأخطار الطبيعية (Peters, 2018). إن هذا الأمر ضروري للحد من المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث، ولكن عدم مراعاته أيضا في ديناميات حالات النزاع قد يؤدي إلى تعزيز أو تفعيل نهج مرتكزة على التكنولوجيا "لا تستجيب لتحدي القدرة على الصمود" (Levine et al., 2014). وغابت قضايا النزاع والسياسة بشكل كبير في اعتبارات تصميم مشاريع الحد من مخاطر الكوارث (Peters, 2017)، والتكيف مع تغير المناخ وتخفيفه (Tanzler et al., 2013). وقد يؤدي هذا إلى تدخلات مصممة بشكل غير سليم قد تضر أكثر مما تنفع، كما هو الحال في مقاطعة آتشي في إندونيسيا وفي شرق أفريقيا (Levine et al., 2014).

ولا يعيش أكثر السكان عرضة لتغير المناخ بالضرورة في المناطق التي تكون فيها الأخطار المتغيرة في أعلى مستوياتها، ولكنهم يعيشون في المناطق التي تكون فيها القدرات الفردية والمجتمعية على توقع تلك التغييرات واستيعابها والتكيف معها في أدنى مستوياتها (Bahadur et al., 2015). وتشمل هذه القدرات السياقات التي تحقق فيها الحكومات في توفير الحماية اللازمة لمواطنيها، والتي لا تمكن المؤسسات وآليات الحوكمة من الإدارة الفعالة لمخاطر الأزمات، والتي لا يدعم فيها أصحاب السلطة والجهات المسؤولة التوزيع العادل للموارد (Harris et al., 2013). وعلى الصعيد الدولي، وكما جرت العادة، ركزت المناقشات المتعلقة بالحد من المخاطر، مثل تلك التي تدور حول اتفاق باريس بشأن تغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2015) وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث

2 تغير المناخ واندلاع الأزمات وديناميات حالات النزاع

ووجد تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن العلاقة بين تغير المناخ وحالات النزاع المسلح أن هناك توافقاً ضئيلاً بشأن وجود علاقة سببية مباشرة. ومع ذلك، فإن العوامل المرتبطة باندلاع النزاع المسلح، مثل "الدخل الفردي المتدني، والانكماش الاقتصادي، والمؤسسات غير المتسقة" هي أيضاً عوامل "حساسة لتغير المناخ" (Adger et al., 2014). وعلى الرغم من أنه لا يوجد سبب واحد لاندلاع النزاع، يُعتقد أن تغير المناخ يتفاعل مع عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى لزيادة خطر عدم الاستقرار السياسي واندلاع النزاعات العنيفة (Peters and Vivekananda, 2014). ووجهت انتقادات واسعة النطاق إلى الخطابات السائدة بشأن العلاقة بين المناخ وحالات النزاع لاستنادها إلى عدد كبير من الدراسات الكمية التي تهدف في المقام الأول إلى إثبات العلاقة السببية أو دحضها. وبالإضافة إلى ذلك، تركز معظم التحليلات والنقاشات الأكاديمية على بعض الحالات المحددة، مثل مدى إسهام تغير المناخ في النزاعات المسلحة في دارفور وفي الربيع العربي (للاطلاع على الأدلة، انظر Peters and Vivekananda, 2014)، وفي السنوات القليلة الماضية في حوض بحيرة تشاد (Vivekananda and Born, 2018). وابتعدت البحوث الحديثة عن محاولة تحديد العلاقة السببية المباشرة بين تغير المناخ وحالات النزاع وذهبت إلى فهم دور تغير المناخ كعامل وسيط (Peters and Vivekananda, 2014) وحُددت عوامل مثل القدرة على التكيف والمؤسسات والحكومة على أنها عوامل مهمة (Gilmore, 2017). وعلى سبيل المثال، خلصت الدراسات بشأن عمليات الاستجابة للجفاف إلى أن الأداء المؤسسي والاقتصادي والقدرة على التكيف أمران حاسمان لتحديد احتمال نشوب النزاع (Feitelson and Tubi, 2017). وهذه الدراسات مفيدة لأنها توفر وسيلة عملية لتجنب الآثار السلبية المحتملة، من خلال اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ، وتعزيز تكيف القدرة على الصمود وإدارة المخاطر.

اتسع النقاش بشأن تغير المناخ خلال العقود الماضية، ففي البداية كان يستقطب فقط المهتمين بمجال الاستدامة البيئية. ويشمل فيما بعد مجال التنمية وعمليات الاستجابة الإنسانية. وفي الآونة الأخيرة، بات تغير المناخ مسألة ينظر إليها على أنها مسألة أمن على المستويين الوطني والدولي، وصاحبها انتشار مصطلحات مثل "نقاط التحول" و"النقاط الساخنة" و"عوامل مُضاعفة للخطر" (انظر Smith and Vivekananda, 2007؛ Munslow and O'Dempsey, 2010؛ Rüttinger et al., 2015). وفي عام 2015، سلط التقرير المستقل المعنون مناخ جديد من أجل تحقيق السلام الضوء على المخاطر التي تواجه الدول التي تفتقر إلى القدرة على تحمل الحوادث الإضافية الناجمة عن تغير المناخ. وحدد التقرير "مخاطر هشاشة المناخ" السبعة وهي: المنافسة على الموارد المحلية، وانعدام سبل كسب العيش والهجرة، والطواهر المناخية القاسية والكوارث، وتقلب أسعار المواد الغذائية وتوافرها، وإدارة المياه عبر الحدود، ومخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر والتدهور الساحلي، والآثار السلبية غير المقصودة المترتبة عن السياسات المرتبطة بالمناخ (Rüttinger et al., 2015)، وهي مخاطر يُعتبر فيها تغير المناخ بمثابة "عامل مضاعف للخطر" يتفاعل مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى. إن قاعدة الأدلة بشأن العلاقة السببية بين تغير المناخ وديناميات حالات النزاع قاعدة معقدة ومتنازع عليها، وغالباً ما تكون مرتبطة بسياق محدد. ويدفع نورداس وغلديبتش (2007) بأنه نظراً للتأثير "المحتمل" لتغير المناخ على "البيئة المادية"، فإنه يوجد "عدد كبير من الآليات المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع النزاع"، ولكنها نادراً ما أثبتت بأدلة موثوقة. ولقي غلديبتش (2012) "دعماً محدوداً بخصوص رؤيته لتغير المناخ كعامل مؤثر ومهم في النزاعات المسلحة"، وحذر من أن اعتبار تغير المناخ مسألة أمنية قد "يؤثر على تصورات الجهات الفاعلة ويساهم في تحقق ما تنبأ به".

وبإيجاز، لا يمثل تغير المناخ سبباً صريحاً لاندلاع النزاع في حد ذاته ولكنه يؤثر على بعض دوافعه بوصفه "عاملاً مضاعفاً للتهديد". وتحظى العلاقة المعقدة بين تغير المناخ وتقلبه وسبل كسب العيش والحوادث المرتبطة بحالات النزاع باهتمام متزايد، في مجالات منها مجال السياسات العامة في مناطق مثل شمال نيجيريا وبحيرة تشاد¹.

2.1 إضفاء طابع أمني على تحدي تغير المناخ: حافز أو عائق؟

في عام 2007، أثار انعقاد اجتماع مجلس الأمن بشأن تغير المناخ نقاشاً أكاديمياً وسياسياً حاداً حول الآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ (von Lucke et al., 2014). ومنذ البداية غلبت على هذه النقاشات، الحجج التي دعت إلى اتخاذ إجراءات دولية أكبر بشأن تغير المناخ وتحقيق فهم أفضل لتأثيراته على الهجرة والنزوح والأمن الغذائي والطاقي ومساهمة الجيش في انبعاثات الكربون وعلى المستوى الأكاديمي، انصب الاهتمام على اعتبار مسألة تغير المناخ مسألة أمنية، وهي نقطة تحول في الرؤية السياسية لتغير المناخ كمسألة بيئية وإيمانية بحتة إلى مسألة تقتضي اهتمام الجهات الفاعلة والأجهزة الأمنية والعمل عليها (Peters and Mayhew, 2016). ولا ينكر معظم المراقبين وجود آثار أمنية محتملة لتأثيرات تغير المناخ ولكنهم يرون أن "إضفاء طابع أمني على المسألة" هو في المقام الأول أداة سياسية مفيدة لجلب الانتباه إلى تغير المناخ، وبوجه خاص إعطاء وزن سياسي أكبر لأجندة المناخ قبل اعتماد اتفاق باريس (Brauch, 2008). وينبغي التعامل مع هذا السرد بحذر. إذ لقيت الروايات السائدة بشأن الأمن المناخي انتقادات لاعتمادها على نظريات مالتس التي تعزو النمو السكاني كدافع رئيسي للفقر وحالات النزاع وغيرها من العلل المجتمعية، أو تجرّم الشباب

الأفريقي باعتباره "تهديداً أمنياً" (Hartmann, 2014). وقد انتقدت هذه النظريات أيضاً لفشلها في تقديم توصيات عملية أو سياساتية للتعامل مع "تهديد" الأمن المناخي، وتجاهلها للخبراء في مجال الحد من مخاطر الكوارث المؤهلين للحد منها بغية تحسين إدارة الكوارث المرتبطة بالمناخ (Peters, 2018).

ونظرت الجهات الفاعلة العسكرية منذ فترة طويلة في آثار تغير المناخ على التهديدات الاستراتيجية والعمليات المحتملة، إلا أن خبراء السياسة الأمنية والخارجية شرعوا مؤخراً في تحديد تدابير ملموسة للتصدي إلى "خطر المناخ على الأمن". ومن الأمثلة على ذلك إعلان لاهاي بشأن الأمن العالمي² وتقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. وتستخدم معايير التقييم لتحديد استراتيجيات إدارة مخاطر المناخ في السياقات التي قد يؤثر فيها تغير المناخ على أنماط هطول الأمطار والضغوط البيئية، ما يؤدي إلى تفاقم النزاعات العنيفة أو المخاطر الأمنية القائمة، كما هو الحال في حوض بحيرة تشاد (Vivekananda and Born, 2018).

ولن يقتصر تقديم "حلول" للاستجابة لآثار تغير المناخ في السياقات المتضررة من حالات النزاع على المجال الأمني فقط. وقد تضطلع خطة الأمين العام للأمم المتحدة لمنع الأزمات التي تسعى إلى تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام (Guterres, 2018) بدور في هذا الصدد. وفي حين أن المناقشات الدائرة بشأن التقاطع بين تغير المناخ والأمن قد أجريت في المقام الأول على مستوى صانعي السياسة الخارجية والأمنية – وبوجه خاص الوكالات الأوروبية والأمريكية ومراكز البحوث – فإنه من المفيد أن يعلو صوت العاملين في المجال الإنساني وغيرهم ممن يمكنهم تبادل التجارب المحلية الحية لتوسيع نطاق قاعدة الأدلة والمساعدة على تجنب صياغة مفردة التبسيط للروابط بين تغير المناخ وحالات النزاع. وقد يساعد القيام بذلك أيضاً في تطوير سرد بشأن تحدي تغير المناخ مؤيد للفقراء.

1 جرت دراسة مسألة تغير المناخ في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مجلس الأمن، 2018) وبحيرة تشاد (مجلس الأمن، 2017).

2 للاطلاع على المزيد، انظر <https://www.planetarysecurityinitiative.org>

3 تكيف الاستجابة الانسانية للمخاطر المتعددة المرتبطة بالمناخ وحالات النزاع

ستكون كافية لمواجهة تغير المناخ. ويجادل البعض بأن هناك حاجة إلى إجراء تغييرات عميقة، على النحو المتصور حالياً، تركز على القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث والإنذار المبكر (Marinand Naess, 2017). وإجمالاً، يُقال إنه يمكن اعتبار النهج الإنسانية بمثابة فرص لمنع الأزمات في المراحل الأولى في سياق التكيف مع تغير المناخ (المرجع نفسه).

ويشكل الجمود أو المقاومة المؤسسية، والقيود المفروضة على نماذج التمويل الحالية عقبات حقيقية أمام ربط العمل الإنساني والتكيف مع تغير المناخ. والأهم من ذلك أن معالجة آثار تغير المناخ تتطلب الاعتراف بمواطن الضعف الحقيقية ومعالجتها. وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات بشأن المسائل المرتبطة بالسياسة والسلطة والتوزيع غير العادل للموارد (Peters and Peters, 2018).

3.1 التكيف مع تغير المناخ والفقير والسلطة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً منقطع النظير بمسألة التكيف مع تغير المناخ، ويعزى ذلك في جزء منه إلى تنامي الإدراك بالتأثيرات الهامة لتغير المناخ على أفقر سكان العالم (Hallegatte, 2016). وعلى أرض الواقع، حُصص جزء كبير من التزامات المالية الكبيرة المنصوص عليها في اتفاق باريس – 100 مليار دولار على الأقل سنوياً تُقدمها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية – لمسألة التكيف مع تغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2015؛ ب).

وتعرّف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التكيف علمياً بأنه "عملية إجراء تعديلات لضمان التمشي مع المناخ الحالي أو المتوقع وآثاره، وذلك بهدف تخفيف الآثار الضارة واستغلال الآثار المفيدة." (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير

يشكك منتقدو القطاع الإنساني الحالي في قدرته على التغلب على التحديات الجديدة مثل زيادة تواتر الأزمات الإنسانية ومدتها و"طبيعة النزاع المتغيرة" (Bennett et al., 2016) ومن الواضح والضروري إدخال تغييرات على القطاع وتكيفه. وتجدد خطة الأمين العام للأمم المتحدة للحفاظ على السلام تأكيدها على أهمية الإجراءات الوقائية لتجنب احتمال نشوب أزمة أو الحد منها، أو تجنب آثارها أو الحد منها عبر إقامة شراكات استراتيجية أكثر تكاملاً مع الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والسلام (Guterres, 2018). ويستكشف القطاع الإنساني أيضاً سبلاً جديدة للاستجابة السريعة وبناء القدرة على الصمود، من خلال الاعتماد على أدوات وابتكارات وأفكار مثل التمويل القائم على التنبؤ، وبرامج الاستجابة للصدمات، وبناء القدرة على التكيف، والبقاء على أهبة الاستعداد، وبرامج التحويلات النقدية وتوفير التأمين (Peters and Pichon, 2017).

ويشير هذا التحول التشغيلي، رغم عدم تحديده دائماً على هذا النحو، إلى دراسة أفضل لإدارة المخاطر بما في ذلك الحد من المخاطر المتعمدة، وذلك في إطار خطة أوسع تشمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والمناخية والأمنية. وعلى سبيل المثال، يشتمل النظام الفعال للتأهب لحالات الطوارئ على الإجراءات التي يُنظر إليها تقليدياً على أنها إجراءات تغلب عليها الصبغة الإنمائية (التشريعات وإنفاذ السياسات) وعلى الإجراءات التي يُنظر إليها تقليدياً على أنها إجراءات تغلب عليها الصبغة الإنسانية (تخزين البضائع وقدرات البحث والإنقاذ) – بالإضافة إلى العديد من الإجراءات الأخرى خارج هاتين الفئتين (Kellett and Peters, 2013). ويتطلب التأهب لحالات الطوارئ اتخاذ إجراءات إنسانية وإنمائية، ووضع أنظمة لإدارة المخاطر بهدف معالجة المخاطر المترتبة عن تغير المناخ وحالات النزاع. ومع ذلك، يبقى السؤال المطروح عما إذا كانت التغييرات الإضافية

المناخ، 2012). وفي سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كان ينظر إلى التكيف في البداية على أنه "ثاني أفضل حل" لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بغية تجنب التغيرات المناخية الخطيرة تجنباً تاماً. وحالما اتضح أن التغير المناخي يحدث بالفعل وسيستمر لعدة عقود، أصبح التكيف الحل السياسي للواقع القاسي المتمثل في أن عملية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لم تكن بالسرعة الكافية، وأن بعض البلدان التي ساهمت بأقل قدر من الانبعاثات ستكون الأكثر تضرراً. والفكرة هي أن التكيف الفعال سيجنب المجتمعات آثار تغير المناخ أو سيقصصها.

وُنبتت هذه الفكرة في البداية حول تصور تغير المناخ كعملية تدريجية وطويلة الأجل. والمثال الكلاسيكي للتكيف هو إضافة 10 سنتيمترات إلى حاجز بحري عند توقع ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 10 سنتيمترات للحفاظ على نفس مستوى الأمان. ومع ذلك، اتضح في الفترة الأخيرة أن تغير المناخ لن يحدث بطريقة تدريجية، ومن المحتمل أن يكون هناك إحساس بالعديد من التأثيرات من خلال تغير الظواهر الطبيعية القسوى (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2012). ومن الجلي أيضاً أنه لا يمكن إدارة مثل هذه الظواهر بشكل استباقي وكلي - من الناحية الاقتصادية من غير الممكن ببساطة منع أي تهديد ناجم عن ظاهرة نادرة نسبياً. وبدلاً من ذلك، ستكون هناك حاجة إلى اعتماد نهج لإدارة المخاطر، يتشابه في جوانب عديدة مع التجارب السابقة في مجال الحد من مخاطر الكوارث (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2012؛ 2014).

وتختلف قدرة إدارة تغير الظواهر الطبيعية القسوى بشكل كبير من منطقة إلى أخرى. وفي سياق المثال السابق: قد تتمكن هولندا من إضافة 10 سنتيمترات إلى حاجز بحري قائم، أما في بنغلاديش، فلا توجد حواجز بحرية في أجزاء كبيرة من الساحل حتى لمواجهة مخاطر المد العاصفي الحالية، ولا يوجد حل هندسي بسيط للتعامل مع ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي الممارسة العملية، تواجه أكثر الفئات ضعفاً أسوأ الآثار، ولا تكاد تستفيد من النهج الدولية بشأن التكيف (ولا من نظم التمويل المخصصة للتكيف). وغالباً ما تكون المعارف الرسمية المرتبطة بتغير المناخ محدودة في المناطق الأكثر ضعفاً نظراً

لعدم وجود بيانات مناخية طويلة الأمد وقدرة علمية على تطوير نماذج خاصة بهذه المناطق واختبارها. وفي استجابة جزئية لهذه التحديات، تنامي التركيز على استكمال تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ "من القمة إلى القاعدة" - أي الانتقال من سيناريوهات تغير المناخ في نماذج المناخ الفيزيائية إلى نماذج التأثير والآثار على المجتمع - من خلال استخدام نهج "تنازلية" تستند إلى تقييمات للمخاطر المحلية وقدرة إدارة المخاطر (van Aalst et al., 2008). ومن المسلم به أن التكيف يجب أن يعكس الحقائق المحلية والقيود السياسية، إلا أنه اتضح أن التعريف التقني الأصلي للتكيف، الذي يفترض أنه ممارسة خطية وغير سياسية، بعيد كل البعد عن الاقتصاد السياسي الحقيقي لعمليات التكيف (Tanner and Allouche, 2011). وهذا ينطبق بشكل خاص في سياقات حالات النزاع. ويفسح فهم التكيف كعملية اجتماعية واقتصادية وسياسية يستجيب بواسطتها المجتمع للتغيرات البيئية والمجتمعية على حد سواء المجال لمعرفة كيفية تغيير عمليات التكيف - عن قصد أو عن غير قصد - لأنماط السلطة (Eriksen et al., 2015). وفي الممارسة العملية، تُفذ التكيف إلى حد كبير من خلال مشاريع منفصلة ممولة عبر مختلف آليات التمويل المخصصة له. وفي الآونة الأخيرة، تنامي التركيز على دمج التكيف في مجالات العمل الأخرى، بما في ذلك الخطط الاقتصادية الرئيسية وإدخال إضافات على الاستثمارات. وفي كلتا الحالتين، تطرح أسئلة مهمة بشأن تدابير التكيف الواجب اتخاذها، وهوية جهة إصدار القرار أو من خلال أية حوافز وبأي دعم إضافي (على المستويين المالي والتقني). ويتمثل التحدي الرئيسي في أن ديناميات السلطة القائمة قد لا تخدم على أفضل وجه أضعف الفئات السكانية وأكثرهم عرضة لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، ما هي معالم العمل الإنساني الداعم لمسارات التكيف مع تغير المناخ؟ وهل هو متوافق مع المبادئ والنهج والولايات الإنسانية القائمة؟ وسيكون من الضروري إيجاد سبل لتنفيذ العمل الإنساني القائم على مبادئ في إطار الاعتبارات السياسية المرتبطة بنزاع ما، وبشكل أعم، في ظل السياسات المناخية المترتبة عنه.

3.2 تغيير ملامح العمل الإنساني: نحو عمل إنساني متوافق مع تغير المناخ

تشمل "الحلول" الإنسانية الناشئة المتعلقة بالتصدي لمخاطر تغير المناخ – لا سيما الحوادث المرتبطة بالطقس والمناخ – أدوات مثل خطط الاستعداد للطوارئ الممولة مسبقاً (Clarke and Dercon, 2016)، وآليات التمويل القائمة على التنبؤ التي تتضمن إطلاق إجراءات محددة سلفاً تتعلق بمشغلات معينة (Coughlan et al., 2015; Costella et al., 2017) ومعدلات الأزمات التي تجمع بين اتخاذ إجراءات مبكرة وتنفيذ تدابير للحد من حالة الضعف على الأمد الطويل (Peters and Pichon, 2017). وتختلف الآراء بشأن هذه الأدوات التي قد تعتبر إما امتداداً للممارسات الحالية أو تحولاً جذرياً في أساليب عمل أي نظام إنساني يعتمد بالأساس على الاستجابة. ويدفع البعض بضرورة إعادة توجيه الجهات الفاعلة الإنسانية نحو تحقيق أهداف التنمية – مثل التكيف مع تغير المناخ – وهذا يتطلب تحولات جوهرية في الأطر المالية والسياساتية بهدف الانتقال من نتائج ثابتة قابلة للقياس في قطاعات محددة إلى الحد من حالة الضعف على الأمد الطويل (Eriksen et al., 2017). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للعمل الإنساني الذي يركز على الآثار المستدامة أن يعزز القدرة على الصمود والتكيف مع مخاطر تغير المناخ، وهذا ما يسعى إلى القيام به في حالات النزاع الطويلة.

وأدى احتمال تزايد التأثيرات الحادة الناجمة عن تغير المناخ إلى تنامي الدعوة إلى "العمل المتوافق مع تغير المناخ" في مجالات التنمية والعمل الإنساني والأمن. وستهدف النهج المتوافقة مع تغير المناخ إلى تشجيع النظام الإنساني على إدارة آثار المناخ والتكيف مع التغيرات المستقبلية (Clarke and de Cruz, 2015). وعند القيام بذلك، يمكن للنظام الإنساني أن يضمن أن الإجراءات لن تؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف المرتبطة بتغير المناخ ولن تؤدي إلى سوء التكيف (Rüttinger et al., 2015). ويسلط تقرير مستقل أعد بتكليف من مجموعة السبع الضوء على برامج إنمائية مصممة لتكون "محصنة ضد تغير المناخ" بشكل أكبر. ويمكن للجهات الفاعلة الإنسانية أن تنسج على نفس المنوال (المرجع نفسه). وقد يتضمن ذلك إجراء تقييمات لمخاطر المناخ من أجل تحديد مواطن الضعف بشكل أفضل، ومواءمة عمليات

الاستجابة الإنسانية مع خطط التكيف مع تغير المناخ، وخطط التنمية الاقتصادية الوطنية وخطط التعافي بعد انتهاء النزاع (إذا وجدت) (المرجع نفسه).

3.3 إعادة توجيه التمويلات المخصصة للمناخ

غالباً ما يوصف التمويل المخصص للمناخ كأداة لدعم الفئات الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. وفي الممارسة العملية، يكون الوصول إلى مصادر التمويل واستخدامها محدوداً للغاية في السياقات الهشة أو المتضررة من حالات النزاع. ولا تشجع معايير الأهلية المرتبطة بالوصول إلى مصادر التمويل صانعي السياسات على استخدامها في مناطق تغيب فيها الديمقراطية الفعالة ويكون الأداء المؤسسي فيها منخفضاً (Halimanjaya, 2016; Betzold and Weiler, 2017؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2015). ونتيجة لذلك، تلقت المناطق ذات "الحكومة الضعيفة" مستويات تمويل منخفضة نسبياً (Rahman and Ahmad, 2015; Peters, 2017). ويظهر 19 من أصل 30 بلداً "الأقل استعداداً" للحصول على التمويلات المخصصة للمناخ واستخدامها (وفقاً لمؤشر الاستعداد "ND-GAIN"، في الآن ذاته في قائمة 30 بلداً الأكثر هشاشة، وفقاً لمؤشر الضعف في نفس العام (Peters and Budimir, 2016: 14). وبعبارة أخرى، فإن البلدان الأكثر احتياجاً إلى الأموال من أجل العمل المناخي هي الأقل حظاً في الحصول عليها. وتختلف الآليات المستخدمة في توزيع الأموال المخصصة للعمل المناخي، لا سيما في المناطق الهشة أو المتضررة من حالات النزاع. وقدّم صندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً أموالاً "للدول الهشة"، بغية تعزيز قدرة الحكومات على إدارة الأموال بفعالية (Peters and Budimir, 2016; Schalatek et al., 2017) ومع ذلك، ورغم أن الممارسات الصارمة لتخصيص الأموال تحمي من الفساد وسوء الإدارة المالية، فإنها تشكل أيضاً حواجز كبيرة أمام البلدان ذات الأداء المؤسسي المحدود (Halimanjaya, 2016, in Peters, 2017). ويمثل عدم التوافق الحالي بين أهلية الحصول على التمويلات المخصصة للمناخ والحاجة إليها لغزا سياسياً يحتاج إلى حل عاجل.

4 خطة التنمية لعام 2030، تحقيق هدف التكيف لاتفاق باريس والواجب الإنساني

وارتفاع الميزانيات الإنسانية، والضغط المتزايدة على النظام الإنساني. وإذا كانت المناطق التي تعمل فيها المنظمات الإنسانية هي المناطق التي تواجه أشد المخاطر المناخية حدة، وتتلقى أقل قدر من الدعم، فسيكون من المفيد أيضًا تنفيذ آليات تسليم المساعدات الإنسانية التي تهدف قبل كل شيء إلى مساعدة سكان هذه المناطق على مواجهة المخاطر القائمة، وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه المخاطر المتغيرة. ومن شأن ذلك أن يعالج مواطن الضعف المزوجة لتغير المناخ وحالات النزاع، وقد يساهم أيضًا في تخفيف بعض الضغوط التي قد تؤدي إلى نشوب التوترات وحالات النزاع في المستقبل.

إن الإجابة على هذه الأسئلة باتت ضرورة ملحة، حيث أضحت مخاطر المناخ أكثر تجليا في السياقات الإنسانية التي تتصادم فيها حالات النزاع وتأثيرات المناخ. وهذا يتطلب استجابة جزئية من الجهات الفاعلة السياسية والتمويلية المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك البلدان المانحة الرئيسية. ولكنه يتطلب أيضًا إعادة نظر المنظمات الإنسانية في مهمتها وولايتها، إلى جانب إجراء تقييم عملي وأساسي لمعنى التكيف والقدرة على الصمود من حيث الممارسة التشغيلية في هذه السياقات الصعبة للغاية.

والنتيجة المنطقية لذلك هي وجوب منح الجهات الفاعلة الإنسانية المجال للتعامل مع الآثار المترتبة على تقاطع المناخ ومخاطر النزاع. وتمثل الموائد المستديرة التي تنظمها لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومركز المناخ المشترك بين الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومعهد تنمية ما وراء البحار، الخطوة الأولى في إطار هذا المسعى.

من الواضح أن العديد من الأهداف العالمية، مثل أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لن تتحقق إلا إذا كانت الجهود الدولية أكثر تركيزًا على السياقات الصعبة وبوجه خاص البلدان الهشة والمتضررة من حالات النزاع. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، من خلال الاهتمام المتزايد الذي توليه العديد من مصارف التنمية المتعددة الأطراف للمناطق الهشة أو حتى المتأثرة بحالات النزاع. وعلى نفس المنوال، يلزم هدف التكيف لاتفاق باريس الأطراف "بتعزيز القدرة على التكيف والصمود" و"الحد من التعرض للمخاطر بهدف المساهمة في التنمية المستدامة"، وبضمنان "استجابة ملائمة للتكيف تهدف إلى الحفاظ على متوسط احترار عالمي أقل بكثير من درجتين مئويتين وتعزيز الجهود المبذولة للحفاظ عليه في مستوى يقل عن 1.5 درجة مئوية". واتضح أنه لا يمكن وضع "استجابة مناسبة" إذا لم يقع التركيز بوجه خاص على المناطق المتضررة من حالات النزاع التي يكون فيها السكان أكثر عرضة للحوادث المناخية والظواهر المناخية القاسية. وتنص الاتفاقات السياسية على زيادة التركيز على المناطق المتضررة من حالات النزاع، على الرغم من صعوبة تطبيق هذا المبدأ على الأقل في مجال العمل المناخي. وعلى النقيض من ذلك، يعتمد العمل الإنساني على الاحتياجات، ويركز جهوده على الفئات الأكثر ضعفًا. ومن حيث المبدأ، ستواصل الجهات الفاعلة الإنسانية تلبية الاحتياجات الملحة للسكان الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بحالات النزاع. ومع ذلك، سيكون من المفيد التفكير فيما إذا كان النظام الإنساني قادرًا أيضًا على التكيف والمساهمة بشكل أكثر وعيًا في الجهود المبذولة للتعامل مع تغير بيانات المخاطر بغية مواجهة المخاطر المتغيرة،

- Adger, W.N., Pulhin, J.M., Barnett, J., Dabelko, G.D., Hovelsrud, G.K., Levy, M., Oswald-Spring, U. and Vogel, C.H. (2014) 'Human security', in Y.O. Estrada, R.C. Genova, B. Girma, E.S. Kissel, A.N. Levy, S. MacCraken, P.R. Mastrandrea and L.L. White (eds) *Climate change 2014: impacts, adaptation and vulnerability. Part A: global and sectoral aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bennett, C., Foley, M. and Pantuliano, S. (2016) *Time to let go: a three-point proposal to change the humanitarian system*. London: Overseas Development Institute.
- Betzold, C. and Weiler, F. (2017) 'Allocation of aid for adaptation to climate change: do vulnerable countries receive more support?' *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics* 17(10): 17–36.
- Brauch, H.G. (2008) 'Securitising climate change'. 50 ISA Annual Convention, New York, 15–18 February.
- Clarke, M. and de Cruz, I. (2015) 'A climate-compatible approach to development practice by international humanitarian NGOs' *Disasters* 39(S1): S19–S34.
- Clarke, D. and Dercon, S. (2016) *Dull disasters: how planning ahead will make a difference*. Oxford: Oxford University Press.
- Costella, C., Jaime, C., Arrighi, J., de Perez, E.C., Suarez, P. and van Aalst, M. (2017) 'Scalable and sustainable: how to build anticipatory capacity into social systems' *IDS Bulletin* 48(4): 31–46.
- Coughlan, E.R., van den Hurk, B.J.J.M., van Aalst, M., Jongman, B., Klose, T. and Suarez, P. (2015) 'Forecast-based financing: an approach for catalyzing humanitarian action based on extreme weather and climate forecasts' *Natural Hazards and Earth System Sciences* 15: 895–904.
- Davidson, H. (2018) 'Climate change is exacerbating world conflicts, says Red Cross president' *The Guardian*, 21 October (www.theguardian.com/world/2018/oct/21/climate-change-is-exacerbating-world-conflicts-says-red-cross-president).
- Eriksen, S.H., Nightingale, A.J. and Eakin, H. (2015) 'Reframing adaptation: the political nature of climate change adaptation' *Global Environmental Change* 35: 523–533.
- Eriksen, S., Ness, L.O., Haug, R., Lenaerts, L. and Bhonagiri, A. (2017) 'Courting catastrophe: humanitarian policy and practice in a changing climate' *IDS Bulletin* 48(4): 1–14.
- Feitelson, E. and Tubi, A. (2017) 'A main driver or an intermediate variable? Climate change, water and security in the Middle East' *Global Environmental Change* 44: 39–48.
- Ferris, E. (2011) 'Megatrends and the future of humanitarian action' *International Review of the Red Cross* 93(884): 915–938.
- Gilmore, E.A. (2017) 'Introduction to Special Issue: disciplinary perspectives on climate change and conflict' *Current Climate Change Reports* 3: 193–199.
- Gleiditsch, N.P. (2012) 'Wither the weather? Climate change and conflict' *Journal of Peace Research* 49(1): 3–9.
- Guterres, A. (2018) *Peacebuilding and sustaining peace. Report of the Secretary General*. New York: UN.
- Hallegatte, S., Bangalore, M., Bonzanigo, L., Fay, M., Kane, T., Narloch, U., Rozenberg, J., Treguer, D. and Vogt-Schilb, A. (2016) *Shock waves: managing the impacts of climate change on poverty*. Climate Change and Development. Washington DC: World Bank.
- Halimanjaya, A. (2016) 'Allocating climate mitigation finance: a comparative analysis of five major green donors' *Journal of Sustainable Finance and Investment* 6(3): 161–185.
- Harris, K., Keen, D. and Mitchell, T. (2013) *When disasters and conflicts collide: improving links between disaster resilience and conflict*. Research Report. London: Overseas Development Institute.

- Hartmann, B. (2014) 'Converging on disaster: climate security and the Malthusian anticipatory regime for Africa' *Geopolitics* 19(4): 757–783.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر – اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2018) استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2019-2022. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- IFRC – International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (2018) 'IPCC report: climate change already making humanitarian work harder, less predictable, more complex, says IFRC'. Press Release, 8 October 2018 (<https://media.ifrc.org/ifrc/press-release/ipcc-report-climate-change-alreadymaking-humanitarian-work-harder-less-predictable-complex-says-ifrc/>).
- IPCC – Intergovernmental Panel on Climate Change (2012) 'Managing the risks of extreme events and disasters to advance climate change adaptation' in C.B. Field, V. Barros, T.F. Stocker, D. Qin, D.J. Dokken, K.L. Ebi, M.D. Mastrandrea, K.J. Mach, G.-K. Plattner, S.K. Allen, M. Tignor and P.M. Midgley (eds) *A special report of Working Groups I and II of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge: Cambridge University Press.
- IPCC (2014) *Climate change 2014: synthesis report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* [Core Writing Team, R.K. Pachauri and L.A. Meyer (eds)]. Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change.
- IPCC (2018) 'Summary for policymakers' in V. Masson-Delmotte, P. Zhai, H.O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P.R. Shukla, A. Pirani, W. Moufouma-Okia, C. Péan, R. Pidcock, S. Connors, J. B. R. Matthews, Y. Chen, X. Zhou, M. I. Gomis, E. Lonnoy, T. Maycock, M. Tignor and T. Waterfield (eds) *Global warming of 1.5°C. An IPCC Special Report on the impacts of global warming of 1.5°C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas emission pathways, in the context of strengthening the global response to the threat of climate change, sustainable development, and efforts to eradicate poverty*. Geneva: World Meteorological Organization.
- Kellett, J. and Peters, K. (2013) *Dare to prepare: taking risk seriously*. London: Overseas Development Institute.
- Levine, S., Peters, K. and Fan, L. (2014) *Conflict, climate change and politics: why a techno-centric approach fails the resilience challenge*. Research Report. London: Overseas Development Institute.
- Marin, A. and Naess, L.O. (2017) 'Climate change adaptation through humanitarian aid? Promises, perils and potentials of the "new humanitarianism"' *IDS Bulletin* 48(4): 15–30.
- Munslow, B. and O'Dempsey, T. (2010) 'From war on terror to war on weather? Rethinking humanitarianism in a new era of chronic emergencies' *Third World Quarterly* 31(8): 1223–1235.
- Nordas, R. and Gleiditsch, N.P. (2007) 'Climate change and conflict' *Political Geography* 26(6): 627–638.
- OECD – Organisation for Economic Co-operation and Development (2015) *Climate finance in 2013-14 and the USD 100 billion goal. A report by the OECD in collaboration with Climate Policy Initiative*. Paris: OECD Publishing.
- Peters, K. (2017) *The next frontier of disaster risk reduction: tackling disasters in fragile and conflict affected contexts*. Research Report. London: Overseas Development Institute.
- Peters, K. (2018) *Accelerating Sendai Framework implementation in Asia: disaster risk reduction in contexts of violence, conflict and fragility*. Research Report. London: Overseas Development Institute.
- Peters, K. and Budimir, M. (2016) *When disasters and conflicts collide: facts and figures*. Briefing Paper. London: Overseas Development Institute.
- Peters, K. and Mayhew, L. (2016) 'The securitization of climate change: a development perspective' in S. Brown and J. Gravingholt (eds.) *The securitization of foreign aid*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Peters, K. and Peters, L.E.R. (2018) *Disaster risk reduction and violent conflict in Africa and Arab states: implications for Sendai Framework priorities*. Briefing Paper. London: Overseas Development Institute.
- Peters, K. and Pichon, F. (2017) *Crisis modifiers: find a solution for a more flexible developmenthumanitarian system?* Research Report. London: Overseas Development Institute.
- Peters, K. and Vivekananda, J. (2014) *Topic guide: conflict, climate and environment. Evidence on demand*. London: Department for International Development.

- Rahman, S.M. and Ahmad, M.M. (2015) 'Climate finance towards vulnerable countries: evidence from the Global Environment Facility (GEF)' *International Journal of Green Economics* 9(2): 199–214.
- Ribot, J. (2014) 'Cause and response: vulnerability and climate in the Anthropocene' *The Journal of Peasant Studies* 41(5): 667–705.
- Rüttinger, L., Smith, D., Stang, G., Tanzler, D. and Vivkananda, J. (2015) *A new climate for peace: taking action on climate and fragility risks*. Berlin: Adelphi, International Alert, Woodrow Wilson International Center for Scholars and European Union Institute for Security Studies.
- Schalatek, L., Bird, N. and Watson, C. (2017) 'Climate finance thematic briefing: adaptation finance'. Climate Finance Fundamentals 11 (<https://climatefundsupdate.org/publications/climate-finance-thematic-briefing-adaptation-finance/>).
- Smith, D. and Vivekananda, J. (2007) *A climate of conflict: the links between climate change, war and peace*. London: International Alert.
- Tanner, T. and Allouche, J. (2011) 'Towards a new political economy of climate change and development' *IDS Bulletin* 42(3): 1–14.
- Tanzler, D., Carius, A. and Maas, A. (2013) 'The need for conflict sensitive adaptation to climate change' in G. Debalko, L. Herzer, S. Null, M. Parker and R. Stickler (eds) *Backdraft: the conflict potential of climate change adaptation and mitigation*. Environmental Change and Security Program Report 14:2. Washington DC: Woodrow Wilson International Centre for Scholars.
- Van Aalst, M., Cannon, T. and Burton, I. (2008) 'Community level adaptation to climate change: the potential role of participatory community risk assessment' *Global Environmental Change* 18(1): 165–179.
- Vivekananda, J. and Born, C. (2018) *Lake Chad Region. Climate-related security risk assessment*. Stockholm: Expert Working Group on Climate-Related Security Risks.
- Von Lucke, F., Zehra Wellmann, Z. and Diez, T. (2014) 'What's at stake in securitising climate change? Towards a differentiated approach' *Geopolitics* 19(4): 857–884.
- Wisner, B., Blaikie, P., Cannon, T. and Davis, I. (2003) *At risk: natural hazards, people's vulnerability and disasters*. Abingdon: Routledge.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. اتفاق باريس (2015). بون: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (https://unfccc.int/files/meetings/paris_nov_2015/application/pdf/paris_agreement_arabic_.pdf)
- UNFCCC – United Nations Framework Convention on Climate Change. (2015b) *18 donor states determined to commit 100 billions for climate finance*. 7 September (<https://unfccc.int/news/18-industrial-states-release-climate-finance-statement>)
- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2015) إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. جنيف: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. القرار 2349 (2017): السلام والأمن في أفريقيا (31 آذار/مارس 2018). S/RES/2349.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. القرار 2423 (2018): الحالة في مالي (28 حزيران/يونيو 2018). S/RES/2423.

ODI is an independent, global think tank, working for a sustainable and peaceful world in which every person thrives. We harness the power of evidence and ideas through research and partnership to confront challenges, develop solutions, and create change.

ODI
203 Blackfriars Road
London SE1 8NJ

+44 (0)20 7922 0300
info@odi.org

odi.org
odi.org/facebook
odi.org/twitter